

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

قرار رقم ١٥٢٣ مؤرخ في ٢٥ جويلية ٢٠٢٣

يعدل ويتمم القرار رقم ١٧١ المؤرخ في ٩ فيفري ٢٠٢٣ الذي يحدد كيفيات التسجيل وإعادة التسجيل في التكوينات لنيل شهادات الليسانس والماستر ومهندس دولة ومهندس معماري، وكذا كيفيات التنظيم والتقييم والتردرج فيها، المعدل والمتمم

إن وزير التعليم العالي و البحث العلمي،

- بمقتضى القانون رقم ٩٩-٥٥ المؤرخ في ١٨ ذي الحجة عام ١٤١٩ الموافق ٤ أفريل سنة ١٩٩٩، المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العلي، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم ٢٣-١١٩ المؤرخ في ٢٣ شعبان عام ١٤٤٤ الموافق ١٦ مارس سنة ٢٠٢٣ والمتضمن تعين أعضاء الحكومة، المعدل،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم ٢٧٩-٠٣ المؤرخ في ٢٤ جمادى الثاني عام ١٤٢٤ الموافق ٢٣ أوت سنة ٢٠٠٣، الذي يحدد مهام الجامعة و القواعد الخاصة بتنظيمها و سيرها، المعدل والمتمم؛
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم ٢٩٩-٥٥ المؤرخ في ١١ رجب عام ١٤٢٦ الموافق ١٦ أوت سنة ٢٠٠٥، الذي يحدد مهام المركز الجامعي و القواعد الخاصة بتنظيمه وسيره؛
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم ١٣-٧٧ المؤرخ في ١٨ ربیع الأول عام ١٤٣٤ الموافق ٣٠ جانفي سنة ٢٠١٣، الذي يحدد صلاحيات وزير التعليم العالي و البحث العلمي؛
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم ١٣-٣٠٦ المؤرخ في ٢٤ شوال عام ١٤٣٤ الموافق ٣١ أوت سنة ٢٠١٣، الذي يحدد تنظيم التربصات التطبيقية في الوسط المهني لفائدة الطلبة، المعدل؛
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم ١٦-١٧٦ المؤرخ في ٩ رمضان عام ١٤٣٧ الموافق ١٤ يونيو سنة ٢٠١٦ الذي يحدد القانون الأساسي الثموني للمدرسة العليا،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم ٢٢-٢٠٨ المؤرخ في ٥ ذي القعدة عام ١٤٤٣ الموافق ٥ جوان سنة ٢٠٢٢ الذي يحدد نظام الدراسات والتكون للحصول على شهادات التعليم العلي، لاسيما المادتين ٢٠ و ٢٧ منه؛
- وبمقتضى القرار رقم ٧١١ المؤرخ في ٣ نوفمبر سنة ٢٠١١، الذي يحدد القواعد المشتركة للتنظيم والتسخير للبيداغوجيين للدراسات الجامعية لنيل شهادتي الليسانس والماستر؛
- وبمقتضى القرار رقم ٧١٢ المؤرخ في ٣ نوفمبر سنة ٢٠١١، الذي يحدد كيفيات التقييم و التدرج والتوجيه في طوري الدراسات الجامعية لنيل شهادتي الليسانس والماستر؛
- وبمقتضى القرار رقم ٧١٤ المؤرخ في ٣ نوفمبر سنة ٢٠١١، الذي يحدد كيفيات ترتيب الطلبة؛



- وبمقتضى القرار رقم 371 المؤرخ في 11 جوان سنة 2014 المتضمن إحداث المجالس التأديبية في مؤسسات التعليم العالي ويحدد تشكيلها وسيرها،
- وبمقتضى القرار رقم 12 المؤرخ في 8 جانفي سنة 2017 الذي يحدد تنظيم التكوين ونظام التقييم والانتقال في المدرسة العليا،
- وبمقتضى القرار رقم 13 المؤرخ في 8 جانفي سنة 2017 الذي يحدد كيفيات الالتحاق والتسجيل وإعادة التسجيل والتوجيه وإعادة التوجيه في المدرسة العليا،
- وبمقتضى القرار رقم 1001 المؤرخ في 27 جوان 2019 الذي يحدد شكل المقررات المرافقة لإجراءات مناقشة مذكرة الماستر ومذكرة التدريب في التكوين ما بعد التدرج المتخصص ومذكرة الماجستير وأطروحة الدكتوراه والتأهيل الجامعي،
- وبمقتضى القرار رقم 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022 الذي يحدد كيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي.
- وبمقتضى القرار رقم 171 المؤرخ في 9 فيفري 2023 الذي يحدد كيفيات التسجيل وإعادة التسجيل في التكوينات لنيل شهادات الليسانس والماستر ومهندس دولة ومهندس معماري، وكذا كيفيات التنظيم والتقييم والتدرج فيها، المعبد والمتمم،

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: يهدف هذا القرار إلى تعديل وتميم القرار رقم 171 المؤرخ في 9 فيفري 2023 الذي يحدد كيفيات التسجيل وإعادة التسجيل في التكوينات لنيل شهادات الليسانس والماستر ومهندس دولة ومهندس معماري، وكذا كيفيات التنظيم والتقييم والتدرج فيها، المعبد والمتمم.

المادة 2 : يتم القرار رقم 171 المؤرخ في 9 فيفري 2023، المعبد والمتمم، بمادة 2 مكرر وتحرر كما يلي :

المادة 2 مكرر: تتم عملية التسجيل النهائي لحاملي شهادة البكالوريا الجدد حصريا عبر المنصة الإلكترونية بروغرس.

المادة 3: تتم المادة 13 من القرار رقم 171 المؤرخ في 9 فيفري 2023، المعبد والمتمم، المذكور أعلاه، كما يلي:

"**المادة 13:** ينظم التكوين للحصول على شهادة الليسانس وشهادة الماستر في شكل سداسيات.
ينظم التكوين للحصول على شهادة الليسانس في ثلاثة (3) سنوات أي ست (6) سداسيات.
ينظم التكوين للحصول على شهادة الماستر في الجامعات و المراكز الجامعية في سنتين (2) أي أربع (4) سداسيات.

ينظم التكوين للحصول على شهادة الماستر في المدارس العليا في ثلاثة سنوات (3) أي ست (6) سداسيات.



ينظم التكوين للحصول على شهادة الماستر في المدارس العليا التي لا تضمن التكوين في الهندسة والهندسة المعمارية في شكل مسار موحد ومتتابع يتضمن تكوينا قاعديا في سنتين (2) أي أربع (4) سداسيات، وتكوننا متخصصا في ثالث (3) سنوات أي ست (6) سداسيات.

يقسم هذا التكوين إلى ميادين تضم شعبا تتفرع إلى تخصصات ذات بعد أكاديمي أو مهني. ويضم هذا التكوين في الليسانس و الماستر وحدات التعليم التالية:

- وحدات تعليمية أساسية،
- وحدات تعليمية منهجية،
- وحدات تعليمية أفقية،
- وحدات تعليمية استكشافية.

تتضمن الوحدات التعليمية تعليما إجباريا. كما يمكن أن تتضمن تعليما اختياريا.

يتم تنظيم التكوين لنيل شهادة الليسانس والماستر في مجموعة من المواد تُضمن على شكل دروس، وأعمال موجهة، وأعمال تطبيقية، ومحاضرات، وورشات، وورشات عمل ... الخ.

يجب أن يتم التكوين لنيل شهادة الليسانس وشهادة الماستر بطريقة تسمح للطلبة باكتساب القدرات المقاولاتية التي تمكّنهم من البناء الذاتي لمشاريعهم المهنية"

المادة 4: تعدل المادة 30 من القرار رقم 171 المؤرخ في 9 فبراير 2023، المعديل والمتمم، المذكور أعلاه، كما يلي:

"المادة 30: يخضع سير كل امتحان للقواعد التالية:

- عدم السماح للطالب المتأخر عن موعد انطلاق الامتحان بعد فوات ثلاثين (30) دقيقة من توزيع مواضيع الامتحان من اجتياز الامتحان،
- إظهار بطاقة الطالب قبل انطلاق الامتحان،
- عدم السماح للطالب بمغادرة قاعة الامتحان خلال الثلاثين (30) دقيقة التي تلي توزيع مواضيع الامتحان،
- عدم السماح للطالب بالعودة من جديد إلى قاعة الامتحان بعد تسليمه ورقة الإجابة،
- إلزامية مرافقة الطالب من طرف أحد الأساتذة المراقبين، في حالة الاضطرار للخروج مؤقتا من قاعة الامتحان،
- لضمان المبرورة الحسنة للامتحان، يجب على الطالب أن يحضر معه كل أداة ذات صلة بالامتحان ،
- منع استعمال الهاتف النقال وأى وسيلة اتصال الطلبة، طيلة مدة الامتحان،
- إمضاء محضر المراقبة من طرف الأساتذة المراقبين وقائمة الحضور من طرف الطلبة، ضروري،
- ضرورة تسليم الطالب ورقتنه إلى الأساتذة المراقبين حتى ولو لم تتضمن أية إجابة عن الامتحان،
- احترام جميع التوجيهات الصادرة عن الأساتذة المراقبين.

كل إخلال بالقواعد المذكورة أعلاه يعرض الطالب المعنى للمثول أمام المجلس التأديبي."



المادة 5: تعدل المادة 35 من القرار رقم 171 المؤرخ في 9 فيفري 2023، المعدل والمتمم، المذكور أعلاه، كما يلي:

"المادة 35: يتوجب على الأستاذ المسؤول عن المادة نشر تصحيح نموذجي لموضوع الامتحان، مرفقاً بسلم التقسيط، بكل الوسائل الرقمية للاتصال المتاحة قصد تمكين الطلبة من الاطلاع عليه".

المادة 6: تعدل المادة 45 من القرار رقم 171 المؤرخ في 9 فيفري 2023، المعدل والمتمم، المذكور أعلاه، كما يلي:

"المادة 45: تبلغ النتائج النهائية للمداولات المصادق عليها عن طريق الفضاء الرقمي للطالب والنشر الإلكتروني".

المادة 7: تعدل وتتم المادة 52 من القرار رقم 171 المؤرخ في 9 فيفري 2023، المعدل والمتمم، المذكور أعلاه، كما يلي:

"المادة 52: يسمح الانتقال من السنة الأولى إلى السنة الثانية من التكوين لنيل شهادة الليسانس للطالب الذي:
- إما اكتسب المداسيين الأولين لمسار التكوين بمجموع ستين (60) رصيداً سواء عن طريق التعويض أو دون تعويض،
- إما اكتسب ثلاثون (30) رصيداً على الأقل ما بين المداسيين. وفي هذه الحالة، ينتقل الطالب بدبيون."

المادة 8: تعدل وتتم المادة 53 من القرار رقم 171 المؤرخ في 9 فيفري 2023، المعدل والمتمم، المذكور أعلاه، كما يلي:

"المادة 53: يسمح الانتقال من السنة الثانية إلى السنة الثالثة من التكوين لنيل شهادة الليسانس للطالب الذي:
- إما اكتسب المداسيات الأربع الأولى لمسار التكوين بمجموع مائة وعشرين (120) رصيداً، سواء عن طريق التعويض أو دون تعويض،
- إما اكتسب تسعين (90) رصيد على الأقل. وفي هذه الحالة، ينتقل الطالب بدبيون."

المادة 9: تعدل المادة 57 من القرار رقم 171 المؤرخ في 9 فيفري 2023، المعدل والمتمم، المذكور أعلاه، كما يلي:

"المادة 57: يمكن للطالب الذي اكتسب مائة وعشرين (120) رصيداً خلال الخمس (5) سنوات في مسار تكوين، الاستفادة، استثنائياً، من التسجيل لسنة سادسة (6) إضافية.

في حالة الاحراق بعد التسجيل السادس، يستفيد الطالب من التسجيل الأكاديمي حيث يسمح له باجتياز الامتحانات المواد غير مكتسبة فقط.

لا يأخذ في الحسبان سنوات تعلق التكوين المحددة في المادة 7 من القرار رقم 171 المؤرخ في 9 فيفري 2023، المعدل والمتمم.



يأخذ في الحسبان سنوات الانقطاع عن التكوين المحددة في المادة 10 من القرار رقم 171 المؤرخ في 9 فيفري 2023، المعدل والمتمم.”

المادة 10: تعدل وتنعم المادة 60 من القرار رقم 171 المؤرخ في 9 فيفري 2023، المعدل والمتمم، المذكور أعلاه، كما يلي:

”المادة 60: يسمح الانتقال من السنة الأولى إلى السنة الثانية من التكوين لتأهل شهادة الماستر للطالب الذي اكتسب السادسين الأولين لمسار التكوين بمجموع سنتين (60) رصيدا عن طريق التعويض أو دون تعويض. يسمح للطالب بالانتقال بديون من السنة الأولى إلى السنة الثانية ماستر، إذا تحصل على خمسة وأربعين (45) رصيدا على الأقل، وتحصل أيضا على الوحدات التعليمية المنشورة لمواصلة الدراسات في التخصص. تكتسب السنة الثانية من التكوين دون تعويض ما بين السادسين الثالث والرابع.

في حالة الإخفاق في الدورة العادية، يمكن للطالب المشاركة في الدورة الاستدراكية بالنسبة للاختبارات المتعلقة بالوحدات التعليمية غير المكتسبة. في هذه الحالة، يحتفظ الطالب بالم المواد المكتسبة، ويتقدم لإجراء الاختبارات المتعلقة بالم المواد غير المكتسبة.

العلامة النهائية للمادة هي المعدل بين علامة التقييم المستمر، إن وجدت، وأعلى علامة متحصل عليها في الدورتين العادية والاستدراكية”

المادة 11: تعدل المادة 62 من القرار رقم 171 المؤرخ في 9 فيفري 2023، المعدل والمتمم، المذكور أعلاه، كما يلي:

”المادة 62: في حالة عدم اكتساب مائة وعشرين (120) رصيدا خلال ثلاث (3) سنوات من التكوين في الماستر، يستفيد الطالب من التسجيل الأكاديمي حيث يسمح له باجتياز الامتحانات المواد غير مكتسبة فقط. يسمح له أيضا مناقشة مذكرة التخرج.

لا يأخذ في الحسبان سنوات تعليق التكوين المحددة في المادة 7 من القرار رقم 171 المؤرخ في 9 فيفري 2023، المعدل والمتمم.

يأخذ في الحسبان سنوات الانقطاع عن التكوين المحددة في المادة 10 من القرار رقم 171 المؤرخ في 9 فيفري 2023، المعدل والمتمم.”

المادة 12: تنشأ بكليات و/أو معاهد المؤسسات الجامعية خلية تتتكلف بتسيير ديون الطلبة وتمثل مهامها في:

- إحصاء الطلبة المعندين بالانتقال بديون من السنة الأولى إلى السنة الثانية ومن السنة الثانية إلى السنة

الثالثة لبيان ومن السنة الأولى إلى السنة الثانية ماستر، وحفظهم في قاعدة بيانات،

- تنظيم امتحانات مواد الديون خارج الدورات العادية للامتحانات،

- تكوين لجان مداولات خاصة بكلية الطلبة المعندين بديون، تجتمع في آخر كل سنة جامعية.



المادة 13: تعدل وتتم المادة 83 من القرار رقم 171 المؤرخ في 9 فيفري 2023، المعذّل والمتمم، المذكور أعلاه، كما يلي :

"المادة 83: تسرى أحكام هذا القرار بداية من السنة الجامعية 2022-2023 على الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم والتكوين العاليين في مسارات التكوين لنيل شهادات الليسانس والماستر ومهندس دولة ومهندس معماري."

لا تطبق أحكام هذا القرار على الطلبة المسجلين في المدارس العليا للأستاذة وعلى طلبة المؤسسات المنشأة بمرسوم رئاسي الذين يبقون خاضعين للنصوص القانونية سارية المفعول."

المادة 14: تلغى تلغى المواد 3، 4، 6، 12 و 84 من القرار رقم 171 المؤرخ في 9 فيفري 2023، المعذّل والمتمم، المذكور أعلاه.

.....(والباقي بدون تغيير).....

حرر بالجزائر في 25 فبراير 2023

الامين العام
عبد الحكيم بن تلبيت

